وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية

ينظم الملتقى العلمي الدولي الخامس حول:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير

يومي 25-26 ماي 2016

الاسم واللقب	خوميجة فتيحة
الدرجة العلمية	طالبة سنة ثانية دكتوراه
الوظيفة	أستاذة مؤقتة
الجامعة	آكلي محند أولحاج– البويرة–
رقم الهاتف	0797925783
البريد الإلكتروني	Fatimimou1990@gmail.com

محور البحث	المحور الخامس: التجارب الإقليمية والعالمية في مجال المناطق الحرة الصناعية للتصدير
عنوان المداخلة	التجربة الإماراتية في مجال المناطق الحرة.

ملخص:

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أكثر دول العالم جذبا للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة نتيجة اهتمام الدولة وجهودها المبذولة في إطار تهيئة الإطار العام لمناخ الاستثمار ومنح الامتيازات والحوافز الجذابة للشركات الأجنبية للاستثمار في هذا المجال ، وإبراز مكانة الإمارات التجارية على الخريطة العالمية وزيادة تنافسيتها وتعزيز تواجدها في الأسواق العالمية، وتعد الرائدة في نموذج المناطق الحرة على مستوى الدول العربية بامتلاكها حوالي ربع المناطق تتوزع على كافة أرجاء الدولة، وتكتسب هذه المناطق أهمية بالغة من خلال إسهامها في التجارة الخارجية لدولة الإمارات وتعاملها مع مختلف الأقاليم.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة، الإمارات العربية المتحدة، الصادرات، إعادة التصدير، الواردات.

مقدمة

تعد المناطق الحرة من أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر، ووسيلة هامة تلجأ إليها الدول على اختلاف توجهاتها الاقتصادية، السياسية وإمكانياتها المادية للاستعانة بها في تطوير الاقتصاد الوطني ، وزيادة حجم تجارتها وتنمية صادراتها، والإمارات العربية المتحدة كغيرها من دول العالم حرصت على إقامة العديد من المناطق الحرة في أكثر مواقع، خصوصا وأن موقعها الجغرافي، وما تتمتع به من استقرار سياسي، أمني واقتصادي، وتوفر بنى تحتية على أعلى كفاءة، عوامل ساعدت كثيرا في تحقيق هذه الغاية.

إشكالية الدراسة: من خلال هذا العرض تتضح الإشكالية التالية:

ما هو واقع المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج العلمي المناسب لدراسة هذا الموضوع، وذلك من خلال جمع البيانات والإحصائيات وتحليلها لإبراز المناطق الحرة الموجودة في الإمارات ومكانتها في التجارة الخارجية للدولة.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف عن أساسيات المناطق الحرة
- إبراز تجربة الإمارات العربية المتحدة في الاعتماد على المناطق الحرة
- إظهار مختلف المزايا والحوافز التي تمنحها الإمارات العربية المتحدة للمستثمرين في هذه المناطق
- إبراز مكانة المناطق الحرة في التجارة الخارجية للدولة الإماراتية
- محاولة جعل التجربة الإماراتية كنموذج بالنسبة للجزائر للقيام بالاستثمار في المناطق الحرة.

محاور الدراسة: للإلمام بكل جوانب البحث سيتم تقسيمه إلى ثلاث محاور هي:

المحور الأول: مدخل للمناطق الحرة.

المحور الثاني: نظرة عامة عن المناطق الحرة في الإمارات.

المحور الثالث: التجارة الخارجية للمناطق الحرة الإماراتية.

المحور الأول: مدخل للمناطق الحرة

أولا: مفهوم المناطق الحرة.

هناك عدة تعاريف أعطيت للمناطق الحرة نذكر منها:

تعريف لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة: المنطقة الحرة هي مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من طرف مصالح الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحدود والمراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، وبعد ذلك تستطيع الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات.[1]

تعتبر المناطق الحرة شكل من أشكال الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشر التي يمكن أن تحقق العديد من الأهداف الاقتصادية للدول المضيفة، وهي جزء من إقليم الدولة لا تسري عليها الإجراءات الجمركية الإدارية التي تسري على باقي الأقاليم، وهي بذلك تعمق مبدأ تحرير التجارة الدولية وتساعد على مرونة حركة رأس المال الأجنبي من أجل التصدير.[2]

ثانيا: مقومات إنشاء المناطق الحرة

حتى تتمكن دولة معينة من إنشاء مناطق حرة يجب توفر مجموعة من المقومات تتمثل في:[3]

- **المقومات السياسية والأمنية:** حيث أن استحداث منطقة حرة في بلد ما هو قرار سياسي قبل أن يكون اقتصادي، هذا ومن جهة أخرى فعدم وجود استقرار سياسي يزيد من درجة المخاطر وظروف عدم التأكد التي يتعرض لها رأس المال المستثمر وهذا يعد معرقل للاستثمار.
- **المقومات الاقتصادية:** تتمثل في توفر بيئة اقتصاد كلي مستقر نسبيا ومتحررة من التدخلات الحكومية الشديدة، واقتصاد يمتاز بمعدلات نمو جيدة، إضافة إلى وجود نظام مالي فاعل يتسم بحسن التنظيم، ووجود ضوابط عمل البنوك وأسواق المالية والمؤسسات المالية الأخرى، والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفق المعايير الدولية، كما يكون هناك مزايا نسبية أو تنافسية في مجال الخامات أو الطاقات الرخيصة والسوق الواسعة، كما يجب أن يكون هناك قدرة على توفير تخصيصات كافية لإنشاء البنية الأساسية الضرورية لإشهار المناطق الحرة.
- **المقومات البشرية:** تتمثل في ضرورة الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة للعمل في الشركات والمشروعات التي تقام في المناطق الحرة الرخيصة نسبيا، كما هناك مرونة في استيراد العمالة وهذا ما أتاحته الإمارات العربية المتحدة.
- **المقومات التشريعية:** تتمثل في توفير الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين، زيادة على ضرورة الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها.

---

[1]- بلعزوز بن علي وأحمد مداني، **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة المنطقة الحرة"بلارة"**، ملتقى دولي حول **"آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، جامعة سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص7.

[2]- عصام عمر مندور، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010، ص138.

[3]- محمد قاسم خصاونة، **الاستثمار في المناطق الحرة**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، صص76-80.

❖ **المقومات الجغرافية والبيئية:** تتمثل في قرب الموقع المراد إشهاره كمنطقة حرة من خطوط التجارة الدولية، وفيما يتعلق بالمقومات البيئية فنجد الشركات الأجنبية تحرص على التوطن في المناطق ذات البيئات والظروف المناخية المعتدلة نسبيا.

ثالثا: عوامل نجاح المناطق الحرة

حتى تنجح المناطق الحرة في تحقيق ما أنشئت من أجله يجب توفر مجموعة من العوامل هي:[1]

- القيام بدراسات أولية قبل إنشاء المناطق الحرة منها: معرفة فرص إقامة المناطق في الولايات المختلفة، دراسة الموارد الاقتصادية، دراسة الأسواق المالية لمعرفة الفرص الاستثمارية التي يمكن الترويج لها.
- اختيار مواقع المناطق الحرة والتخطيط الجيد لها من حيث خدمات الاتصالات، طرق ووسائل المواصلات، البنية القاعدية، ملاءمة الموقع بيئيا وتضاريسيا مع نوعية الأنشطة المقامة مع تحديد الحجم المناسب للمنطقة الحرة ومراعاة التوسعات المستقبلية.
- الاستقرار السياسي والاقتصادي وملاءمة مناخ الاستثمار
- توفر اليد العاملة وانخفاض تكلفتها.
- ارتباط أهداف المشاريع المرخص لها بالأهداف العامة للدولة.
- الكفاءة الإدارية لقيادة المنطقة الحرة من خلال تهيئة الظروف للقيام بالمشروعات وتبسيط الإجراءات وتوفير الخدمات اللازمة وتسهيل تعامل المشروعات مع الجهات المختلفة.
- المزايا والحوافز الممنوحة كالحوافز الضريبية والجمركية وعدم فرض قيود على التعامل بالعملات الأجنبية والتحويلات المالية والأرباح.

المحور الثاني: نظرة عامة عن المناطق الحرة في الإمارات.

أولا: أداء الإمارات العربية المتحدة ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.

يتضمن هذا المؤشر إحدى عشر مؤشر فرعي كان أداء الإمارات العربية المتحدة حسب تقرير 2015 كما يلي:[2]

- **مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي:** بلغ في الإمارات حوالي 80 نقطة وهذا يفوق المتوسط العالمي الذي كان 70,9.
- **مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:** إن الأداء العالمي في هذا المؤشر بالأساس متواضع بواقع 21,4 نقطة من إجمالي 100 نقطة ، وكان أداء الإمارات أقل حيث بلغ حوالي 18 نقطة.
- **مؤشر البيئة المؤسسية:** بلغ أداء الإمارات العربية المتحدة حوالي 65 نقطة مقارنة مع 50,9 على المستوى العالمي.
- **مؤشر بيئة أداء الأعمال:** كان أداء الإمارات حوالي 75 نقطة في حين كان المتوسط العالمي 66 نقطة.

---

[1] – منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص42.

[2] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**، الكويت، 2015.

- **مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:** حظيت الإمارات بوضعية أفضل من المتوسط العالمي الذي كان 49,8 نقطة في حين كانت وضعيتها حوالي 62 نقطة.
- **مؤشر الموارد البشرية والطبيعية:** جاء أداء الإمارات في هذا المؤشر أحسن من المتوسط العالمي الذي بلغ 51 نقطة في حين أداؤها كان مقاربا لـ60 نقطة.
- **مؤشر عناصر التكلفة:** أداء الإمارات في هذا المؤشر جاء أعلى من الأداء العالمي المرتفع أصلا، حيث حققت حوالي 92 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 77,3 نقطة.
- **مؤشر الأداء اللوجيستي:** أداء الإمارات كان أعلى من الأداء العالمي الذي كان منخفض، حيث حققت حوالي 63 نقطة في حين كان المتوسط العالمي في حدود 37,5 نقطة.
- **مؤشر الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات:** حققت الإمارات أداء مقبول في هذا المؤشر بوصولها لحدود 55 نقطة وهذا لم يتحقق على المستوى العالمي الذي بلغ فقط 39,2 نقطة.
- **مؤشر اقتصاديات التكتل:** حققت الإمارات أداء جيد في هذا المؤشر بلغ حوالي 15,5 نقطة وكان المتوسط العالمي في حدود 15,7.
- **مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:** حققت الإمارات في هذا المؤشر أداء أحسن من المتوسط العالمي، حيث حقق أكثر من 40 نقطة في حين كان المتوسط العالمي حوالي 35,7 نقطة.

من خلال تحليل هذه المؤشرات نجد أن الإمارات العربية المتحدة حققت أداء جيد إلى جيد جدا في هذه المؤشرات مما يجعلها قبلة للاستثمارات الأجنبية المباشر، وهي بذلك تمتلك مقومات نجاح المناطق الحرة، وسنظهر ذلك في النقاط اللاحقة.

ثانيا: نشأة المناطق الحرة في الإمارات.

يعود تاريخ إنشاء أول منطقة حرة بالإمارات العربية المتحدة إلى سنة 1985 لما تم تأسيس المنطقة الحرة بجبل علي بإمارة دبي، وبعدها تم إنشاء المنطقة الحرة بمطار دبي سنة 1996، وبعد ذلك أصبح تقريبا في كل سنة يتم إنشاء منطقة حرة على الأقل، والآن تمتلك أكثر من 38 منطقة موزعة على مستوى كامل التراب الوطني.

ثالثا: الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في الإمارات.

قامت الإمارات العربية المتحدة بإنشاء المناطق الحرة بناء على أسس وأهداف تنسجم مع فلسفة الدولة، وتتمثل أهميتها في:[1]

- ✓ جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية
- ✓ توليد مصادر للعملات الأجنبية
- ✓ زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات
- ✓ توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل

[1] – وزارة الاقتصاد الإماراتية، **التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تحليلية**، العدد 01، يناير 2015، ص5.

- ✓ إدخال تقنيات حديثة و اكتساب مهارات جديدة
- ✓ إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة وتنمية وتطوير مهاراتها
- ✓ استغلال مرافق البنى التحتية والمزايا النسبية المتوفرة
- ✓ تنشيط تجارة الخدمات(خدمات مالية، بنوك، خدمات النقل والاتصالات(حيث يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات في المناطق الحرة.

رابعا: التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم 01: توزيع المناطق الحرة حسب الإمارة.

الإمارة	عدد المناطق الحرة	تعدادها
دبي	23	مركز دبي للسلع المتعددة، مجمع دبي للتقنيات الحيوية والأبحاث، مركز دبي المالي العالمي، مدينة دبي الطبية، واحة دبي للسيليكون، مدينة دبي للانترنت، المنطقة الحرة بمطار دبي، المنطقة الحرة بجبل علي، مدينة دبي للإعلام، مجمع الذهب والألماس، المنطقة العالمية للإنتاج الإعلامي، مدينة دبي للاستوديوهات، قرية المعرفة، مدينة دبي الأكاديمية العالمية، المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، منطقة دبي للتعهيد، مدينة دبي الملاحية، مدينة دبي اللوجستية، مجمع الطاقة والبيئة، منطقة دبي للسيارات والآليات، حي دبي للتصميم، مركز دبي للزهور، تكنوبارك.
أبو ظبي	06	مدينة خليفة الصناعية أبو ظبي، المنطقة الحرة في مطار أبو ظبي، مدينة مصدر، شركة أبو ظبي للموانئ، المؤسسة العليا للمناطق الصناعية المتخصصة وTWOFOUR54
رأس الخيمة	03	المنطقة الحرة برأس الخيمة، المنطقة الحرة لهيئة رأس الخيمة للاستثمار والمنطقة الإعلامية الحرة برأس الخيمة
الشارقة	02	المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي+ المنطقة الحرة بالحمرية
الفجيرة	02	المنطقة الحرة بالفجيرة ومدينة الإبداع بالفجيرة
عجمان	01	المنطقة الحرة بعجمان
أم القيوين	01	منطقة أحمد بن راشد الحرة

المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال الجدول نلاحظ تركز المناطق الحرة في إمارة دبي بواقع 24 منطقة وهو ما يمثل نسبة 60,5% من إجمالي المناطق الحرة، تليها إمارة أبوظبي بواقع 06 مناطق، وعادت المرتبة الثالثة لإمارة رأس الخيمة بامتلاكها 3 مناطق، في حين تمتلك كل من الشارقة والفجيرة منطقتين، وعجمان وأم القيوين منطقة وحيدة فقط.

خامسا: الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في المناطق الحرة.

تتمثل الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في المناطق الحرة الإماراتية في: [1]

حرية

- ملكية المشروع 100% ملكية أجنبية؛
- إعادة تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج بنسبة 100%.

وعدم

- فرض قيود على استخدام العملة؛
- وجود قيود على تصاريح العمل.

إعفاء

- من ضريبة الأعمال أو الشركات حسب المنطقة الحرة والتي قد تصل إلى 50 عام؛
- من ضريبة الدخل الشخصي؛
- من رسوم الاستيراد والتصدير (الرسوم الجمركية).

كما هناك

- تكلفة منخفضة للعمليات؛
- مكاتب ومصانع ومستودعات مبنية مسبقا؛
- إجراءات سريعة للتأسيس والترخيص؛
- خدمات إدارية متعددة في محطة واحدة؛
- طاقة وفيرة وغير مكلفة؛
- وسائل نقل عن طريق البر، البحر والجو؛
- بنية تحتية ممتازة واتصالات وبيئة عمل جذابة؛
- قدرة على العمل 24 ساعة في اليوم؛
- مساعدة في توظيف العمالة وخدمات الدعم الإضافية مثل الكفالة السكن في مناطق العمل.

المحور الثالث: التجارة الخارجية للمناطق الحرة الإماراتية.

أولا: حجم التجارة الخارجية للمناطق الحرة.

الجدول رقم 02: تطور حجم تجارة المناطق الحرة الإماراتية خلال الفترة (2009 – النصف الأول 2014)

[1] – صندوق خليفة لتطوير المشاريع، المناطق الحرة والحوافز والمقيدات، الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الاطلاع 23-03-2016..

الوحدة: مليار درهم إماراتي.

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	النصف الأول 2014
الصادرات غير النفطية	*118,7	*151,4	12,1	16,3	23,0	11,3
إعادة التصدير	-	-	134,1	181,1	211,2	106,3
إجمالي الصادرات	118,7	151,4	146,2	197,4	234,2	117,7
الواردات	167,9	201,3	221,5	252,4	286,1	151,9
إجمالي التجارة الخارجية	286,6	352,8	367,7	449,8	520,3	269,6
النمو السنوي		%23	%4	%22	%16	/
نسبة الصادرات إلى الصادرات غير النفطية*	59,60	52,48	56,18	53,75	61,2	/
نسبة الصادرات إلى الصادرات الكلية*	13,65	12,53	13,18	14,94	17,04	/

* كانت قيمة إعادة التصدير ضمن قيمة الصادرات حتى سنة 2011 لما تم فصلها

**تم حسابها من قبل الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف المركزي الإماراتي لسنوات 2010، 2011، 2012، 2014.

المصدر: وزارة الاقتصاد الإماراتية، **التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تحليلية**، العدد 01، يناير 2015، ص8.

من الجدول نلاحظ النقاط التالية:

- نمت التجارة الخارجية للمناطق الحرة سنة 2010 بنسبة 23% عما كانت عليه سنة 2009، وسنة 2011عرفت ارتفاعا بنسبة 4% فقط عن سنة 2010، لكن عادت للارتفاع مجددا بنسب أكبر حيث نمت سنة 2012 بنسبة 22% وسنة 2013 بنسبة 16%.
- عرفت صادرات المناطق الحرة تقلبا، حيث ارتفعت سنة 2010 بنسبة 28%ن وسنة 2011 عرفت انخفاض بنسبة 3%، لكن سنة بعد ذلك عادت للارتفاع بنسبة 35%، وفي سنة 2013 عرفت أكبر نسبة ارتفاع بـ 41%.
- عرفت إعادة التصدير ارتفاعا بنسبة 35% سنة 2012، وفي سنة 2013 زادت بنسبة 17%.
- من جهة أخرى عرفت واردات المناطق الحرة ارتفاع، إذ ارتفعت سنة 2010 بنسبة 20%، وسنة 2011 بنسبة 10%، وارتفعت سنة 2012 بنسبة 14%، في حين زادت في سنة 2013 بنسبة 13%.
- مساهمة صادرات المناطق الحرة في الصادرات غير النفطية مقبولة جدا حيث أنها لم تقل عن 50%، وهذا دليل على نجاح الإمارات ولو لحد ما في الوصول إلى الهدف من إنشاء هذه المناطق.
- كذلك الحال بالنسبة لمساهمة هذه المناطق في الصادرات الكلية التي تعرف تزايد من سنة لأخرى، حيث سجلت ما نسبته 17,04% سنة 2013.

ثانيا: توزيع التجارة الخارجية للمناطق الحرة حسب الإمارة سنة 2013.

الجدول رقم 03: نصيب كل إمارة من تجارة المناطق الحرة سنة 2013

الوحدة: مليار درهم إماراتي.

البيان / الإمارة	الواردات		الصادرات غير النفطية		إعادة التصدير		إجمالي التجارة	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
أبوظبي	0,2	0,1	00	00	00	00	210	0,04
دبي	251,9	88	12,9	56	202,0	96	466,9	90
الشارقة	21,9	8	3,0	13	8,0	4	33,0	6
عجمان	0,8	0,3	00	00	0,2	0,1	1,0	0,2
رأس الخيمة	2,3	0,8	1,3	6	0,7	0.37	4,4	0,9
الفجيرة	8,8	3,1	5,5	24	0,09	0,04	14,5	2,8

المصدر:الهيئة الاتحادية للجمارك الإماراتية، **المناطق الحرة**، نشرة إحصائية إلكترونية، العدد21، ديسمبر2014،ص 5.

من خلال القراءة الأولية للجدول نلاحظ أن إمارة دبي تستحوذ على التجارة الخارجية للمناطق الحرة بنسبة 90%، منة ناحية الواردات 88%، ومن جانب الصادرات 56%، وإعادة التصدير 96%، وهذا راجع لتركز المناطق الحرة الإماراتية في إمارة دبي كما تطرقنا سلفا، ومن جهة أخرى بوجود منطقتين فقط لكن إمارة الشارقة تحتل الرتبة الثانية في حجم التجارة الخارجية للمناطق الحرة بنسبة 6%، ونفس الشيء ينطبق على إمارة الفجيرة التي تساهم بنسبة 24% من صادرات هذه المناطق، وتعود المرتبة الأخيرة لإمارة أبو ظبي رغم أنها تمتلك 6 مناطق حرة.

ثالثا: الهيكل الجغرافي لتجارة المناطق الحرة الإماراتية سنة 2013.

لتوضيح هيكل تجارة المناطق الحرة الإماراتية حسب الأقاليم نسرد الجدول التالي:

الجدول رقم 04: هيكل تجارة المناطق الحرة الإماراتية حسب الأقاليم سنة 2013.

الإقليم	الواردات	الصادرات	إعادة التصدير
آسيا وأستراليا وجزر المحيط الهادي	%60	%34	%27
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	%3	%28	%54
أوربا	%22	%23	%9
أمريكا والكاريبي	%12	%4	%2
شرق وجنوب إفريقيا	%2	%6	%5
غرب ووسط إفريقيا	%2	%6	%3

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك الإماراتية، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

من خلال الجدول نرى أن آسيا وأستراليا وجزر المحيط الهادي تعتبر المتعامل الأساسي للمناطق الحرة الإماراتية في الواردات بنسبة 60% والصادرات بنسبة 34%، وفي مجال إعادة التصدير فإن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فهي أهم متعامل بنسبة 54%، وفي الصادرات تحتل المرتبة الثانية، وتعتبر أوربا ثاني مصدر للمناطق الحرة الإماراتية بواقع 22%

وثالث مستورد منها بوزن نسبي 23%، كما أن أمريكا والكاريبي وشرق وجنوب إفريقيا وغرب ووسط إفريقيا لها نصيب من المعاملات التجارية للمناطق الحرة الإماراتية بنسب مختلفة.

وللتوضيح أكثر نبرز أكبر عشر شركاء تجاريين للمناطق الحرة الإماراتية في الجدول التالي:

الجدول رقم: 05: أكبر عشر شركاء تجاريين للمناطق الحرة الإماراتية سنة 2013.

الوحدة: مليار درهم إماراتي.

الـواردات			الصـادرات			إعـادة التصديـر		
الدولة	القيمة	النسبة	الدولة	القيمة	النسبة	الدولة	القيمة	النسبة
الصين	69,67	24,3	الهند	2,71	11,8	السعودية	38,44	18,2
فيتنام	23,27	8,1	بريطانيا	2,14	9,3	العراق	21,38	10,1
الو الم الأ	20,60	7,2	العراق	1,82	7,9	إيران	19,23	9,1
الهند	17,73	6,2	إيران	1,71	7,4	هونج كونج	10,70	5,1
اليابان	16,90	5,9	السعودية	1,10	4,8	الهند	7,90	3,7
كوريا الجنوبية	13,21	4,6	مالطا	0,62	2,7	الكويت	7,80	3,7
بريطانيا	10,31	3,6	ألمانيا	0,59	2,6	قطر	5,98	2,8
ألمانيا	8,25	2,9	الو الم الأ	0,56	2,4	مصر	5,60	2,7
فرنسا	7,45	2,6	الأردن	0,54	2,4	باكستان	4,41	2,1
إيطاليا	6,05	2,1	روسيا	0,47	2,1	لبنان	3,94	1,9
المجموع	**193,43**	**67,6**	**المجموع**	**12,26**	**53,4**	**المجموع**	**125,4**	**59,4**

المصدر: وزارة الاقتصاد الإماراتية، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

من خلال تحليلنا للجدول نجد:

بالنسبة للواردات

- ✓ تعتبر الصين كأهم مصدر لواردات المناطق الحرة الإماراتية بوزن نسبي يصل إلى 24,3%
- ✓ تأتي فيتنام في المرتبة الثانية فيما يتعلق بواردات المناطق الحرة الإماراتية بسنة وصلت 8,1%
- ✓ بنسبة وصلت 7,2% من إجمالي واردات المناطق الحرة الإماراتية احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة في إمداد هذه المناطق .
- ✓ فيما عادت المرتبة الرابعة لدولة الهند بوزن نسبي 6,2%
- ✓ وعادت المرتبة الخامسة لليابان، والسادسة لكوريا الجنوبية، السابعة لبريطانيا، ثم تلتها ألمانيا، فرنسا وإيطاليا
- ✓ تمثل واردات الدول العشر ما نسبته 67,6% من إجمالي واردات المناطق الحرة الإماراتية لسنة 2013.

بالنسبة للصادرات.

✓ تحتل الهند طليعة الدول المستقبلة لصادرات المناطق الحرة الإماراتية وذلك بنسبة تقدر بـ 11,8% من قيمة صادرات المناطق الحرة الإجمالية

✓ كانت بريطانيا صاحبة المركز الثاني بنسبة 9,3%

✓ احتلت العراق المرتبة الثالثة عالميا والأولى عربيا كأهم مستقبل لصادرات المناطق الحرة العاملة بالإمارات وذلك باستيرادها ما يقارب 7,9% من صادرات هذه المناطق

✓ تلتها إيران وذلك بوزن نسبي قدر بحوالي 7,4%

✓ فيما عادت المراتب الأخرى للدول التالية: السعودية، ألمانيا، الولايات المتحدة، الأردن وروسيا

✓ بلغت نسبة تركز صادرات المناطق الحرة الإماراتية مع أهم عشر شركاء تجاريين بنسبة 53,4%

بالنسبة لإعادة التصدير:

✓ تعتبر السعودية أهم وجهة لإعادة تصدير المناطق الحرة الإماراتية وذلك باستقبالها ما نسبته 18,2%

✓ عادت المرتبة الثانية للعراق بنسبة قدرت بحوالي 10,1%

✓ واحتلت إيران المرتبة الثالثة في هذا المجال مستقبلة ما يناهز 9,1%

✓ وكانت رابع دولة مستقبلة لإعادة تصدير المناطق الحرة الإماراتية هونج كونج وذلك بنسبة 5,1%

✓ تلتها كل من: الهند، الكويت، قطر، مصر، باكستان ولبنان.

✓ وهيمنت هذه الدول العشرة على إعادة تصدير المناطق الحرة الإماراتية بنيلها ما نسبته 59,4%

خاتمة:

في الختام يمكن القول أن إنشاء ونجاح المناطق الحرة في بلد معين مرتبط بتوفر مجموعة من المقومات الاقتصادية، سياسية، اجتماعية وبيئية، وتعد المناطق الحرة الإماراتية تتوافق مع المواصفات العالمية، وهذا ما يظهر من خلال كونها أصبحت وجهة استثمارية مرغوبة بفضل قدرتها على تلبية كافة المتطلبات وتشجيعها الاستثمار الأجنبي، ويتوقع أن تعزز موقعها كمركز للتجارة الإقليمية والعالمية بفضل التوسع المستمر والمتزايد في حجمها وحجم الاستثمارات المتواجدة بها.

النتائج: مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تعد المناطق الحرة أهم أوجه الاستثمار الأجنبي في العصر الحالي، حيث أصبحت تنتشر في كافة دول العالم تقريبا، إذ يتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية.
- إن استمرارية المناطق الحرة وتطورها وقدرتها على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، وزيادة مساهمتها في الصادرات الوطنية تعتمد على مدى توافر مقومات النجاح أهمها الموقع المناسب، الاستقرار الاقتصادي والسياسي، الإعفاءات والحوافز المقدمة لها وتوفر البنية التحتية اللازمة.
- تتوفر الإمارات العربية المتحدة على مقومات نجاح المناطق الحرة ويظهر هذا من خلال ما تحققه في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.
- تعد المنطقة الحرة بجبل علي (جافزا) أول منطقة حرة في الإمارات وبعدها انطلقت في تأسيس العديد من المناطق حتى وصل عددها اليوم إلى 38 منطقة.
- تتوزع المناطق الحرة الإماراتية على الإمارات السبعة وتبقى إمارة دبي المستحوذة على أغلب المناطق.
- من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى المناطق الحرة تمنح الإمارات العديد من الامتيازات سواء ما تعلق بالملكية، تحويل الأرباح، الأمور الجمركية، استخدام العملات والإجراءات الإدارية البسيطة والموجودة في نافذة واحدة.
- تعتبر مساهمة المناطق الحرة في صادرات الإمارات غير النفطية رائعة جدا، وعند مقارنتها مع الصادرات الكلية نجد ما تحقق من نسب مقبولة جدا.
- يستحوذ أكبر عشر شركاء تجاريين للمناطق الحرة على النسب الأعلى، سواء ما تعلق بالواردات التي تعتبر فيها الصين أول شريك، أو الصادرات التي تعد فيها الهند أكبر شريك، أو إعادة التصدير التي تحتل فيها السعودية المركز الأول.

التوصيات:على الجزائر إن أرادت إنشاء مناطق حرة وتطويرها يجب ابتاع:

- الاستفادة من تجربة الإمارات العربية في هذا المجال كون الإمارات كذلك دولة ريعية
- العمل على تحسين مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار إن هي أرادت جذب الاستثمارات الأجنبية وجعلها قبلة لها.
- العمل على صياغة الرؤية والأهداف المرجوة من إنشاء مناطق حرة.
- وجود إرادة سياسية لإنشاء مناطق حرة وزياده الاهتمام بهذا المجال.
- العمل على إنشاء مناطق حرة إن هي أرادت القيام بتويع اقتصادها وتغيير هيكل صادراتها.

- العمل على ترويج فكرة المناطق الحرة لدى المستثمرين المحليين وإظهار المزايا الممنوحة وأهميتها بالنسبة للاقتصاد، وكذا الشأن بالنسبة للمستثمرين الأجانب.
- العمل على منح المزيد من الامتيازات وتبسيط مختلف الإجراءات الموافقة لإنشاء المناطق الحرة والاستثمار فيها.

قائمة المراجع:

1- بلعزوز بن علي وأحمد مداني، **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة المنطقة الحرة"بلارة"**، ملتقى دولي حول "**آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، جامعة سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006.

2- صندوق خليفة لتطوير المشاريع، المناطق الحرة والحوافز والمقيدات، الإمارات العربية المتحدة.

3- عصام عمر مندور، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**، الكويت، 2015.

5- مُحَمَّد قاسم خصاونة، **الاستثمار في المناطق الحرة**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.

6- منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003.

7- الهيئة الاتحادية للجمارك الإماراتية، **المناطق الحرة**، نشرة إحصائية إلكترونية، العدد21، ديسمبر2014.

8- وزارة الاقتصاد الإماراتية، **التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تحليلية**، العدد 01، يناير 2015.